الكلمة الافتتاحية للسيد المدير العام لبنك المغرب بمناسبة:

حفل تسليم الجوائز بمناسبة النسخة الثانية من جائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي

الرباط، 14 ماي 2025

السيد المحافظ، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي،

السادة الرؤساء، والمديرون العامون والمسؤولون عن مؤسسات عمومية وخاصة وجامعات،

الزملاء الأعزاء،

الحضور الكريم،

يسرني أن أرحب بكم في هذا الحفل الخاص بتسليم جائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي.

أود بداية أن أعتذر عن غياب السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، لعدم تمكنه من الحضور معنا اليوم بسبب التزامات غير متوقعة خارج البلاد.

كما أود أن أعرب عن خالص امتناني لضيف شرفنا اليوم، السيد كريستوفر والر، الذي شرفنا بمشاركته معنا في هذا الحدث. بعد قليل، سيقدم لنا مداخلة قيمة حول دور البحث في إعداد السياسات العمومية، ولاسيما السياسة النقدية.

ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى شركائنا الجامعيين والمؤسساتيين الذين لبوا دعوتنا، وإلى أعضاء لجنة التحكيم ولجنة القراءة الذين عملوا معنا على إنجاح هذه النسخة الثانية من جائزة البحث الاقتصادي والمالي.

إن هذه المبادرة، التي أطلقناها سنة 2022، تعكس رغبة بنك المغرب في تعزيز البحث في المجالين الاقتصادي والمالي وتشجيع الشباب من الباحثين الجامعيين على المساهمة أكثر في النقاشات حول القضايا ذات الصلة بالاقتصاد المغربي ومهام البنك المركزي.

كما تعكس الأهمية التي توليها البنوك المركزية لتعزيز الروابط مع الوسط الجامعي والأكاديمي في عالم يتسم بتحديات متزايدة التعقيد من قبيل الصدمات التضخمية المسجلة في السنوات الأخيرة، والتغيرات المناخية التي ما انفكت آثارها السوسيو اقتصادية تشتد، والتكنولوجيات الجديدة التي لم يتم بعد الإحاطة بكافة رهاناتها، فضلا عن تصاعد التوترات الجيو سياسية التي تنطوي على مستويات عالية وغير مسبوقة من عدم اليقين.

وللتطور داخل بيئة جد معقدة، تقوم البنوك المركزية باستمرار بملاءمة أجندتها البحثية وأعمالها في مجال الدراسات والنمذجة لأخذ التحديات الجديدة بعين الاعتبار، كما تعمل في الوقت نفسه على تكثيف شراكاتها التعاونية خاصة مع الوسط الجامعي.

وكما تعلمون، يلجأ الباحثون الجامعيون إلى أطر نظرية وأدوات تجريبية لتحليل الديناميات الاقتصادية والمالية، لا سيما في أفق متوسطة وطويلة الأمد. ومن جهته، يرتبط عمل البنوك المركزية بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي، حيث يعتمد على قواعد بيانات مالية واقتصادية مهمة تكون في أغلب الأحيان حصرية. لذلك، فالتعاون بين الوسط الجامعي والبنوك المركزية يؤدي إلى خلق تآزر يمكن من تحسين جودة الأبحاث ويشجع على تطوير أدوات تدعم عملية اتخاذ القرارات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشارككم بعض المبادرات الرئيسية التي يتخذها بنك المغرب من أجل إرساء علاقات التعاون مع الوسط الأكاديمي. وبالنظر إلى تنوعها، سأقتصر على ذكر أهمها.

أولا، **الشراكات الثنائية** التي تتمحور حول التبادل الفكري وتقاسم الخبرات والإصدارات المشتركة والإشراف على الأطروحات البحثية ورعاية المؤتمرات والندوات. وفي هذا الإطار، بادر بنك المغرب إلى إطلاق عدة مشاريع تعاون وتبادل في المجالات العلمية مع جامعات مغربية بما فيها جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وجامعة الأخوين وجامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة القاضي عياض بمراكش وكذا جامعات أجنبية من قبيل جامعة بازل وجامعة لوزان.

ثم الشراكات متعددة الأطراف، على غرار تلك التي أطلقها البنك الدولي سنة 2021 مع عدة بنوك مركزية، منها بنك المغرب، من أجل إنشاء شبكة بحث إقليمية للبنوك المركزية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بغرض تعزيز التعاون بين الاقتصاديين التابعين لهذه البنوك والأكاديميين، وكذا ترسيخ الدور الفعال للبحوث في عملية اتخاذ القرار.

ومما يؤكد انفتاحنا على عالم البحوث الاقتصادية والمالية، **المؤتمرات والندوات رفيعة المستوى** التي ينظمها بنك المغرب بمعية شركائه الدوليين، ونذكر من بينها على سبيل المثال مؤتمر المجلة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي "**IMF Economic Review**" والمؤتمر الإفريقي لجمعية الاقتصاد القياسي، اللذان تميز تنظيمهما بالمغرب بمشاركة اقتصاديين بارزين، بعضهم حائز على جائزة نوبل.

فضلا عن ذلك، يشكل **برنامج الباحثين الزائرين** الذي أحدثه بنك المغرب قبل بضع سنوات رافعة أخرى تمكن من إرساء علاقات تعاون مثمرة بين باحثي بنك المغرب وجامعيين مغاربة أو أجانب من ذوي الخبرة المعترف بها في مجالات محددة.

إلى جانب ذلك، نحرص على نشر دراساتنا وبحوثنا على مستوى جميع جهات المملكة. وهو ما يتيح لباحثينا فرصة إرساء حوار منتظم مع الخبراء والجامعيين المحليين وإثارة الاهتمام بشأن إشكاليات اقتصادية ومالية كبرى سواء على المستوى الوطني أو الترابي.

وعلى صعيد آخر، فإننا نولي أهمية بالغة لتقوية كفاءات أطرنا وباحثينا، حيث يستفيدون من برامج تكوينية لدى مؤسسات تعليمية وطنية ودولية ولدى البنوك المركزية للدول المتقدمة. وفي هذا الإطار، أود أن أشيد على وجه الخصوص بالتعاون مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي تساهم برامجه التكوينية بشكل كبير في الارتقاء بخبرات أطرنا لاسيما في مجال السياسة النقدية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، أود أن أذكر أنه خلال النسخة الأولى من جائزة البحث الاقتصادي والمالي، تطرقت الأعمال التي حظيت بالتتويج إلى مواضيع ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد بلدنا، بما في ذلك الكشف عن الأزمات المالية وتأثير الصدمات النقدية وتلك المتعلقة بالميزانية من خلال نمذجة التوازن العام الديناميكي العشوائي وتدبير الاحتياطات الإلزامية.

وبالنسبة لهذه النسخة، يسر بنك المغرب أن يسجل الإقبال المتواصل على هذه المسابقة، حيث تم التوصل بما يقارب ثلاثين عملاً حول مواضيع راهنة ذات صلة بالاقتصاد المغربي ومهام بنك المغرب. وبعد تقييم دقيق من قبل لجنة القراءة، قررت لجنة التحكيم منح الجوائز لثلاثة فائزين وذلك بكل شفافية ووفقا لأفضل المعايير في هذا المجال.

وتمحورت الأعمال المتوجة حول نمذجة التفاعلات بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ونجاعة الاستثمار العمومي ودور السياسات العمومية في حماية البيئة.

وسيتسنى لنا الاستماع إلى العروض التي سيقدمها الفائزون الثلاثة، الذين أتقدم لهم بأحر التهاني. كما أود أن أشكر جميع المرشحين الذين شاركوا في نسخة هذه السنة، راجيا لهم كل التوفيق والنجاح الذي يستحقونه، وأتطلع إلى رؤيتكم بعد سنتين في النسخة الثالثة من هذه الجائزة.

شكرا على حسن استماعكم.